

غزة... برميل بارود سينفجر

رأسم عبيدات

يبعد أن الأوضاع في قطاع غزة قد وصلت إلى مرحلة كارثية، فالقطاع برميل بارود متفجر، شرارة صغيرة كافية لإشعاله، واشتعال القطاع لن تقتصر تأثيرات حريقه ونيرانه وتداعياته المدمرة على القطاع، بل ستطال مجمل الوضع الفلسطيني.

تسير الأوضاع في قطاع غزة بوتائر عالية نحو الانهيار والتدهور، وهناك مؤشرات جدية على عودة حالة الانفلات وفقدان السيطرة، وخصوصاً فيما يتعلق بعدم قدرة حركة حماس على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه السكان، وبالذات ما يتعلق برواتب عشرات الآلاف من موظفيها، الذين جرى توظيفهم بعد تموز 2007، ما يعني حالة الفقر والوجع لدى سكان القطاع الذين يعيش معظمهم أصلاً تحت خط الفقر والوجع، ويعتاشون على المساعدات والإعانات الخارجية، وبالتالي هناك خشية من أن يخرجهم الجوع والفقر عن طورهم ويدفعهم إلى ممارسات وسلوكيات، قد تحول هذه المشكلة إلى شكل من أشكال الجريمة، التي قد تأخذ صفة فردية أو منظمة، فالفقر والجوع من شأنهما أن يجعل الناس تردّ بطريقة غير واعية.

لم تات زيارة مندوب الرابعية طوني بلير إلى القطاع، من أجل عيون أهل غزة ومصالحتهم والتضامن معهم، فهو واحد من أصحاب الرؤية «الإسرائيلية» في قضية إعادة الإعمار، وفيما يتعلق بحل الصراع، وهو يرى في نضال الشعب الفلسطيني شكلاً من أشكال الإرهاب، ويعتبر أغلب الفصائل الفلسطينية، إن لم نقل جميعها، حركات إرهابية، وبالذات حماس.

المح بلير إلى أن الحالة الفلسطينية السائدة وغير المتوافقة، هي المسؤولة عن تأخر عمليات الإعمار ورفع الحصار، وأن ما يشهده القطاع من حالة غليان قريبة جداً من انفجار مدمر، هي التي دفعت إلى هذه الزيارة للبحث عن مخرج للحل والتسريع في عملية الإعمار، وبما لا يجعل الأوضاع تنفجر لأول مرة يتحدث أمين عام ما يسمى الجامعة العربية نبيل العربي «بالعربي»، ويقول أن من يتحمل المسؤولية عن عدم إعادة الإعمار، هما طرفا الانقسام (حماس وفتح)، حيث أن المجتمع الدولي يرفض أن يتم صرف أموال الإعمار والإشراف عليها من قبل حركة حماس، كما أن فتح لا تريد لحماس أن تكون طرفاً أو شريكاً في الإشراف على إعادة الإعمار، لا توافق على بقاء عدد من موظفي الحركة على المعابر.

كلاهما يتصارعان على السلطة والنفوذ، والشعب يواصل دفع الثمن حصاراً ووجعاً وفقرًا وتشرداً، في وقت يواصل الطرفان حوارات ولقاءات «الطرشان»، حيث لكل منهما أجندته الخاصة التي يريد أن تكون هي السائدة، ناهيك عن التناحرات العربية والإقليمية والدولية لصالح هذا الطرف أو ذاك، وبذلك تكون «إسرائيل» المستفيد الأول من كل ما يحصل.

ويبدو أن الدوران في الحلقة المفرغة وحوار الطرشان هذا سيؤدي على القطاع مزيداً من الفوضى والعنف، وقد عادت مظاهر الانفلات الأمني والفوضى، من خلال التفجيرات ومحاولات الاغتيال التي طالت العديد من قادة وأعضاء فتح، وعدد محدود من «حماس».

دفع الجوع والفقر والبطالة بالبعض إلى التسول أو الانحراف والسرقه وحتى ممارسة الليطحة، بسبب تشديد الحصار وإغلاق المعابر وتدمير الانفاق، والبطء الشديد في عمليات الإعمار، مع ما يشكله ذلك من ضغط جماهيري كبير على حركة حماس.

هذه القضايا والظروف والضغوط قد تدفع «حماس» إلى تحويل «أزمة الجوع» إلى أزمة سياسية منظمة، بما يحول تلك الظاهرة الاجتماعية إلى جريمة منظمة، من خلال الدفع بموظفي وأهالي القطاع إلى القيام بأعمال تخريبية وبلطجة، وهذا يعني انتشار الفوضى والعنف وسلطة المافيات وتعمق المشائرية والقبلية.

أما من تهتمت منازلهم بفعل العدوان «الإسرائيلي الأخير»، فمعاناتهم مضاعفة، بحيث لا تقيم الخيام والكرفانات البرد والأمان والتلوج.

لا حلول في الأفق القريب، فدور حكومة الوفاق الوطني في غزة شكلي ومظهري أكثر مما هو عملي، فهي لا تقف على هموم ومشاكل أهل القطاع المترامية والمتزايدة يوماً بعد يوم، ولا تقدم الحلول التي تمكن الناس من العيش بكرامة، وفي المقابل لا توافق بين الحكومة و«حماس» على إيجاد آليات تمكن الحكومة من ممارسة دورها وصلاحتها في القطاع.

إن تصخم أعداد موظفي حكومي غزة ورام الله وعدم قدرة حكومة الوفاق على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفي «حماس»، تصعب إيجاد حلول للمشكلة، فحكومة الوفاق بعد وقف «إسرائيل» تحويلها أموال الضرائب الفلسطينية إلى السلطة، غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها.

علينا أن نتحدث بوضوح، فمشكلة المشاكل التي تعيق الإعمار ورفع الحصار في شكل أساسي، هي مشكلة رواتب حكومة حماس، وهي مشكلة في حاجة إلى حل جدي وحقيقي، ويجب أن لا يتم إخضاع المسألة هنا إلى الإبتزاز السياسي، فلا أحد يقبل بتجوع عشرات الآلاف من أبناء شعبنا في القطاع، لكونهم من حركة حماس أو عائلاتهم مرتبطة بها في شكل أو آخر، ومن غير المعقول أيضاً، الاستمرار في اختلاف القطاع تحت هذا البنب والخلاف، فلنقمة عيش الناس تمس جوهر حياتهم، قد تكون مبرراً لسلوكيات لا تحمد عقباها، فالكثير من الثورات الاجتماعية في التاريخ قامت بفعل الجوع.

لم يف المجتمع الدولي بالتزاماته ووعده بتقديم أموال الدعم لقطاع غزة، وكذلك المحادثات مع دولة الاحتلال بالرعاية المصرية، والتي لم تستأنف سواء بسبب الظروف التي تمر بها مصر، أو بسبب الانقسام الفلسطيني، وفي حين تحاول «إسرائيل» حصد النتائج والمنافع من العدوان والإعمار، من حيث التحكم بالمواد المسموح بدخولها عبر المعابر المتحكم بها، وشراء المواد اللازمة للإعمار من مصانعها.

لكي يتم سحب ونسف الذرائع الأميركية و«الإسرائيلية» وغيرها، في عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته بإعادة الإعمار ورفع الحصار، يجب أن يتحلى الجميع بالمسؤولية الوطنية، وأن يكون هناك شراكة وطنية حقيقية، فالعودة إلى سياسة المحاصصة والتفرد بالقرار، لن تقود بالقطاع إلى الخروج من أزماته المركبة والمتداخلة، وكذلك سياسة الرد والردح المضاد، والاستقواء بالخارج لنصرة هذا الطرف أو ذاك ليست عنوان الحل، بل هي تكريس وتفاقم للأزمات.

إن منع برميل البارود من التفجر والتدمير الذاتي في القطاع، هي مسؤولية فلسطينية في الدرجة الأولى، وهذا غير ممكن من دون شراكة سياسية حقيقية، بعيدة من منهج وثقافة الإقصاء، شراكة تحفظ للناس كراماتهم، وتضمن لهم العيش الكريم لا قطع الأرزاق، ورغم ضخامة العبء والحمل والمسؤولية، يمكن أن نجد الحلول بالتعاون والعمل الجماعي، فهل يعي الجميع مسؤوليات، أم تستمر في مسلسل التخريب والدمار الذاتي؟

Quds.45@gmail.com

لعبة شطرنج؛ اليمن سورية أوكرانيا

فارس رياض الجبرودي

يزداد التداخل بين ساحات النزال المتباعدة التي يخوض فيها المعسكران الدوليان المتواجهان معركةهما على مستوى العالم، إلى درجة أصبح فيها لاي نقلة في إحدى تلك الساحات أثرها المباشر والسريع على مواقف القوى المتصارعة في الساحات الأخرى، حتى غدا الصراع الدولي اليوم أشبه بمواجهة على رقعة شطرنج كبيرة، تتعدد خطوط المعارك فيها وتزداد تشابكاً.

ففي مقابل لعبة إغراق سوق النفط العالمية التي مارستها السعودية، ونجحت من خلالها في إلحاق خسائر ذات أثر بالاقصاد الروسي، تلقى حلفاء أميركا الأهم في منطقة الشرق الأوسط (السعودية وتركيا وإسرائيل)، خلال الشهر الماضي، وثلاث صفعات قاسية في حيزهما الجغرافي القريب الذي يديعان قدرات ممارسة التحكم والسيطرة التامة عليه، وبدا ذلك من اليمن حيث تبدو القوى المناهضة لكل من أميركا والسعودية، والمتحالفة مع محور المقاومة في آخر مراحل إنجاز ثورة متمثلة وتركيب نظام إدارة للبلد الممتد على معظم مساحة القاعدة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، والذي يحوي أكبر كثافة سكانية فيها، ويمتلك أهم امتدادات ديموغرافية داخل دولها، بما يعنيه ذلك من آثار استراتيجية هائلة، أحدها ما يمكن أن يمتلكه حكام اليمن الجدد من إمكانات السيطرة على واحد من أهم معابر مرور النفط في العالم (باب المندب)، والتهديد لحركة الأسطول «الإسرائيلي» في البحر الأحمر، وذلك بفضل ما يقال بأنهم حصلوا عليه من أسلحة إيرانية مشابهة لما حصل عليه مقاومو حزب الله في لبنان.

وسط كل ذلك، تبدو السعودية في حالة عجز شبه تام عن إبداء أي رد فعل ذي قيمة، مما يعني عملياً وبمقنط

حقائق القوى، تسريع فقدان النفوذ السعودي في باقي الدويلات الخليجية التي بدأت أصلاً إدارة الحوار مع إيران، والتقلت من النفوذ السعودي التقليدي فيها، قبل التغيير الدراماتيكي الذي يشهده اليوم جارها الإقليمي الأكبر اليمن.

بالتزامن، تلقت تركيا ضربة موجعةً على حدودها الجنوبية مع فشل الحملة التي قادها تنظيم «داعش» الإرهابي، بتكليف تركي، في السيطرة على مدينة عين العرب وتصفية وجود حزب العمال الكردستاني المسلح فيها، وتجد تركيا نفسها اليوم أمام استحقاق دفع فاتورة العيب بالنسبة الإثني في العراق وسورية، مع العلم بأن نسبيها الوطني يتكون من الخيوط ذاتها التي تكونه، وإن يتفجع تركيا اليوم ما يطلقه زعماء الميليشيات الكردية من تلميحيات، فهي تعرف أن الشرق التركي بأكمله هو الامتداد الطبيعي للنتوءات الكردية شمال سورية.

بعد ذلك، تلقت تركيا رصاصة الرحمة على أحلامها في السيطرة على حلب، بعد التقدم الذي أحرزه الجيش السوري في ريف المدينة الشمالي، واقتربه من إكمال الطوق حول المسلحين المدعومين من تركيا والمتحصنين في أحياء شرق حلب.

لا شك في أن السقوطين السعودي والتركبي كبيران ومدويان، لكن وانسجاماً مع العبد القائل: كلما كان الصعود عالياً وسريعا كان السقوط مدويا، ويبدو سقوط الأوهام التي بنت عليها «إسرائيل» حساباتها فيما يتعلق بجهومها في القنيطرة أشد دواً وإلاماً بالنسبة إلى كيان العدو الذي كان يدعي القدرة على تأمين المصالح الأميركية في الإقليم، وصولاً إلى التهديد بتدمير المشروع النووي الإيراني، فيما يبدو اليوم عاجزاً حتى عن رد متكافئ على عملية شبيهة بعملية أسر الجنديين في مزارع شبعا عام 2006، والتي رد عليها يومئذ بعوان واسع، ف«إسرائيل»

افتتاح فعاليات اليوم الأول من «المنتدى العربي لسلامة وجودة الغذاء»

سلام: بلد بلا رئيس جسم مشوه



(أكرم عبد الخالق)

منتدى سلامة الغذاء خلال انعقاده أمس

ما فتح المجال أمام ممارسات شاذة في جميع مناحي الحياة العامة، لافتاً إلى «أن القطاع الصحي، وعلى وجه الخصوص الجانب المتعلق بغذاء المواطن، كان أحد القطاعات الأكثر تأثراً بتراخي القبضة الرقابية للدولة، ما استدعى من حكومتنا إطلاق حملة لضمان سلامة غذاء المواطن ومكافحة الفساد في سلامة الغذاء، وهنا يقتضي الإنصاف، أن نشد على يدي وزير الصحة وائل أبو فاعور، ونوجه له، باسم اللبنانيين جميعاً، تحية تقدير على الجهود الهائلة التي يبذلها في خدمة هذه القضية النبيلة».

وأكد سلام دعمه الكامل «لهذا العمل المشكور، الذي هو نابتة من ثوابت حكومتنا، تماماً مثل الخطوات الإصلاحية التي تجري على قدم وساق في عدد من الوزارات»، منوها بجهود وزير الاقتصاد الأكرم حكيمة «على الجهود التي يقوم بها في وزارته»، وقال: «بعد الانطلاقة القوية للحملة، بإمكاننا أن نقول اليوم إننا دخلنا مرحلة الخطوات المؤسساتية التي تهدف إلى ضمان سلامة الغذاء، ومن بين هذه الخطوات إقرار مشروع قانون سلامة الغذاء الذي أنجز في اللجان النيابية وينتظر إحالته على الهيئة العامة لمجلس النواب لمناقشته وإقراره. ومنها أيضاً اقتراح وزارتي الصحة والعدل إنشاء نيابة عامة صديقة لمتابعه قضايا الصحة والسلامة ضد المواطنين، ويجري العمل حالياً على إنجاز آلية تنسيق وتكامل بين الوزارات المعنية

جند رئيس الحكومة تمام سلام الدعوة إلى «الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية»، مؤكداً «أن بلداً من دون رئيس هو جسم مشوه».

وخلال رعايته افتتاح فعاليات اليوم الأول من «المنتدى العربي لسلامة وجودة الغذاء» في «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي»، أشار سلام إلى «أن هذا العمل هو نتاج تفاعل وجهه مشترك بين جهات وهيئات عربية وإرنية في المجال الاقتصادي العام، وفي مجال الغذاء وصناعته و سلامته في شكل خاص»، وقال: «إننا نحتاج اليوم، إلى كل شكل من أشكال العمل العربي المشترك، في وقت يبعز فيه التواصل الطبيعي السليم بين أبناء هذه الأمة، وتتزامن الاخطار من كل صوب، مهددة أمن بلداننا العربية واستقرارها ونسيج مجتمعاتها وثروات شعوبها»، معتبراً «أن موضوع المنتدى يشكل «موضوعاً بالغ الحيوية وأولياته، وما لنا نؤليه، قدراً عالياً من الاهتمام، بسبب دقته وحساسيته وتأثيره المتعدد الأشكال، سواء على القطاع الصناعي أو السياحي أو الصناعي، أو الاقتصادي في شكل عام».

وأضاف سلام: «سنوات كثيرة مرت، ونحن في قلب دوامة من الأزمات السياسية المتوالية، التي ترتقت في محطات كثيرة مع اضطرابات وأحداث أمنية دراماتيكية. ولا حاجة للقول إن الضحية الأولى لنماذج من هذا النوع هو القانون، الذي ضعفت قبضته وتراخى

خفايا

يؤكد أبناء مدينة

لبنانية كبيرة

أن الخلافات

والمناكفات بين

نائبها اللذين

ينتميان إلى الكتلة

نفسها، بدأت تظهر

إلى العلن، رغم

محاولات نفيها

من قبل أحدهما، إذ

يتحدث في الإعلام

بشكل إيجابي عن

زميلته، لكنه لا

يتحفظ أمام بعض

زواره عن تعداد

ما يعتبره أخطاء

وهفوات، من

شأنها أن تنعكس

سلباً على التأييد

الشعبي لتيارهما...

لكل المواطنين وهدفاً أساسياً لدى السلطات المعنية في كل الدول حول العالم، تستدعي منا جميعاً، قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً عربياً، تسخير كل الجهود والإمكانات والطاقات، لتوفير سلامة الغذاء للمواطن العربي».

وأكد رئيس اتحاد الصناعات الغذائية العربية هيمع الحفان، من جهته، «أن سلامة الغذاء وجودته تعني كل إنسان، وفيها صورة الوطن وسمنته وعاقبة موارده واقتصاده وصادراته، وهي قضية أساسية للصحة العامة، وضرورية لتحقيق الأمن الغذائي».

وقد تناولت الجلسة الأولى «التشريعات الخاصة بسلامة الغذاء على الصعيدين المحلي والإقليمي: الحاجة المتنامية إلى التسريع والتنام»، ووجه فيها وزير السياحة ميشال فرعون خطاباً رئيسياً للمشاركة في المنتدى. أما الجلسة الثانية التي ترأسها وزير الزراعة في لبنان أكرم شهب فناولت «دور المعايير السلبية في تعزيز الإنتاج والتجارة البيئية والتصدير العربي في أسواق الإتحاد الأوروبي».

يذكر أن المنتدى من تنظيم الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ومجموعة الاقتصاد والأعمال.

وفوه الرئيس الفخري للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الوزير السابق عدنان القصار «بالدور الذي تلعبه حكومة الرئيس تمام سلام لتكريس سلامة الغذاء»، مثنياً «بجهود الرئيس سلام في إدارة هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها لبنان، وما يتحمله من مسؤوليات جسيمة بجدارته عالية»، ولفت رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير إلى «أن انعقاد المنتدى العربي لسلامة الغذاء والجودة في بيروت، يؤكد أن بلدنا آمن ومستقر»، مؤكداً «أن أهمية سلامة الغذاء، التي باتت تشكل هاجساً يومياً

بهدا الشأن، وعلى أعدها تعديل لقانون حماية المستهلك لتجديد العقوبات على المخالفين. ويبيد ما تقوم به الحكومة، لا بد لي من الإشارة إلى الدور التي تجريها غرفة التجارة والصناعة لتدريب العاملين في قطاع الصناعات الغذائية لرفع مستوى الكفاءة في هذا القطاع، وكذلك إلى الدور التي تجريها نيابة أصحاب المطاعم للغرض نفسه. كل ذلك يحدوننا إلى القول إن غذاء المواطن في لبنان اليوم بات في حال أفضل ويخضع لمعايير رقابية أشد»، وجند سلام «الدعوة التي ما فتئت أكرها منذ تسعة أشهر وهي ضرورة واللبنانيين».

بهدا الشأن، وعلى أعدها تعديل لقانون حماية المستهلك لتجديد العقوبات على المخالفين. ويبيد ما تقوم به الحكومة، لا بد لي من الإشارة إلى الدور التي تجريها غرفة التجارة والصناعة لتدريب العاملين في قطاع الصناعات الغذائية لرفع مستوى الكفاءة في هذا القطاع، وكذلك إلى الدور التي تجريها نيابة أصحاب المطاعم للغرض نفسه. كل ذلك يحدوننا إلى القول إن غذاء المواطن في لبنان اليوم بات في حال أفضل ويخضع لمعايير رقابية أشد»، وجند سلام «الدعوة التي ما فتئت أكرها منذ تسعة أشهر وهي ضرورة واللبنانيين».

باسيل من الإكوادور؛

لا قيمة للهوية بلا أرض

ولكني أعلم أيضاً أنك مدركون أن ظروف لبنان الصعبة وتصغيره لم يكن اختيارنا، فبلدنا لم يمر يوماً في مرحلة السلام والهدوء، وقد دفع كثيراً في الماضي ولا يزال يدفع عن كل العالم، كي يقول إنه يستحق أن يبقى بتنوعه ويحافظ عليه».

وسال: «ماذا يجب أن نفعّل أكثر؟ يجب أن نعيد ربطكم بلبنان، ونربط أنفسنا بكم، وهذه واجبات وزارة الخارجية والمغتربين. كما أننا سنفتتح قريباً سفارة لبنان في الإكوادور، وسوف نطلق هذا المشروع ونؤمن مستلزمات التقنية»، لافتاً إلى «أن القرار السياسي اتخذ لكن تطبيقه يحتاج إلى عمل مشترك معكم ومع السلطات الإكوادورية، وأيضاً علينا العمل من أجل إنشاء مدرسة لبنانية تعلم اللغة العربية، لأن الشعب الذي يفقد هويته يخسر نفسه ويفقد تاريخه وتراثه وقيمته الإنسانية الكبيرة».

كما شدد باسيل على ضرورة تفعيل التبادل التجاري والاقتصادي بين لبنان والإكوادور، موجهاً دعوة لجميع أبناء الجالية للمشاركة في المؤتمر الإغترابي الذي تنظمه وزارة الخارجية في شهر أيار المقبل، مؤكداً «أن لبنان الذي يواجه الإرهاب، ليس بغيره، إنما هو مدعوم من ملايين اللبنانيين ومن نجاحاتهم، لا يجوز أن يموت لبنان لأنه بذلك تنتهي رسالة الإنسانية والفكر المنفتح والمتسامح».

وصل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، صباح أمس إلى الإكوادور، مع الوفد المرافق، حيث أقيم له حفل استقبال في النادي اللبناني في غواياكيل العاصمة الاقتصادية للإكوادور حضره ممثلون عن حكام المنطقة، القنصل الفخري خوان سعادة، رئيس النادي اللبناني غريبال بيطار وحشد من أبناء الجالية اللبنانية.

والقى باسيل كلمة رأى فيها «أن كل الأحداث التي مرت على وطننا والتي دفعت بابائنا إلى الهجرة رغماً عنهم، وكل ما يجري اليوم، يؤكد قدرته على تحمل الاحتلال الإسرائيلي والإرهاب وكل صراعات المنطقة على أرضه»، معتبراً «أن لبنانية المغتربين تفقد معناها من دون القيمتين، فالهوية بلا أرض لا قيمة لها، والقيمون من دون لبنان الانتشار الذي حقق النجاحات لحماية وطنه لا يمكن أن يصمدوا في لبنان، فانتهم سدنا وقتونا الحقيقية».

بعد ذلك، انتقل وزير الخارجية إلى العاصمة كيتو، حيث أقيم له استقبال على أرض المطار شارك فيه ممثلون عن وزارة الخارجية، وقنصل لبنان الفخري أسعد زرد الذي أقام حفل استقبال حضره عدد كبير من أبناء الجالية اللبنانية.

وفي كلمة به خلال الحفل، قال باسيل: «أعلم أن الدولة اللبنانية لم تهتم بكم وهي مقصرة معكم، ونحن نتحمل المسؤولية، وأعلم أنكما هاجرت نتيجة الظروف الصعبة،



الثلاثاء 3 آذار

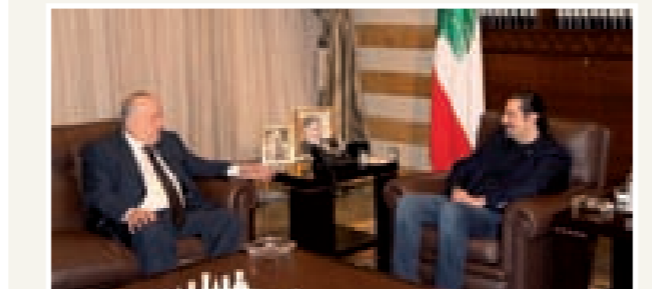
بلا حصانة

21.15

OTV

WWW.OTV.COM.LB

نشطات



استقبل الرئيس سعد الحريري في «بيت الوسط» أمس نقيب المحررين إلياس عون وعرض معه شؤوناً نقابية وأوضاعاً عامة.

التقى قائد الجيش العماد جان جوهجي في مكتبه في البرزة، النائب هادي حبيش، والنائب سامي الجميل، وتناول البحث الأوضاع العامة في البلاد. كما استقبل وفداً من عائلة الملازم الأول الشهيد أحمد بطيح.

الحريري مستقبلاً نقيب المحررين